

مؤكداً أن التشهير قرار قضائي.. رئيس هيئة الرقابة والتحقيق د. العلي في حديث له عكاظ:

رصدنا قصوراً في بعض المشاريع واللجنة ستعمل بحيادية

حوار: عبد الله عبد الله الغامدي

أكد رئيس هيئة الرقابة والتحقيق عضو لجنة تقصي الحقائق في فاجعة جدة، الدكتور صالح بن سعود العلي أن اللجنة المشكلة برئاسة سمو أمير منطقة مكة المكرمة ستعمل بحيادية تامة بعيداً عن أية مؤثرات سعيًا للوصول للحقائق التي يتطلع إليها ولي الأمر

وقال في حديث أجرته معه «عكاظ» إن اللجنة تنتظر دعوة سمو رئيس اللجنة لعقد أول اجتماعاتها والذي سيحدد برنامج العمل والزمن المتوقع الانتهاء فيه، مشدداً على أن طبيعة عمل اللجنة سيكون تحقيقياً واستقصائياً.

ولم ينكر رئيس هيئة الرقابة والتحقيق وتسجيل بعض القصور في المشاريع التي نفذت في جدة خلال السنوات الماضية، وقال إن

القصور وارد في أي عمل كبير وأن الهيئة جندت مجموعات من مراقبيها لتسجيل ملاحظاتهم حول النتائج التي خلفتها السورول، التي اجتاحته جدة وستكون هذه الملاحظات في متناول اللجنة المشكلة، وفيما يلي تفاصيل الحديث:

● كيف تنظرون للأمر الملكي الكريم القاضي بتشكيل لجنة للتحققي في فاجعة جدة؟ وما هي الآلية التي ستعمل بها اللجنة؟

■ الأمر الملكي الكريم وضع النقاط على

الحروف، ولم يترك للاحتجاج مجالاً فهو كعادة عبد الله بن عبد العزيز في الجسم في الأمور المصرية للأمة والأفراد الشعب، وللمسؤولين المتابعة العمل والأمر الملكي واضح تمام الوضوح وجاء حازماً صارماً؛ بأن هذه العارضة يجب أن يتم التعامل معها بكل الاهتمام، وأن يوضح عن سلياتها ومن وراءها وجهات التقصير والأشخاص المقصرين، والأسباب والمسببات، كل هذا أشار له الأمر الكريم الموجه للجنة، وما لفت إليه هذا الأمر من تعاون كل الجهات المعنية بالأمر والمسؤولين، وأن اللجنة يجب أن تغطي كل المعلومات التي تتطلبها، وأن يعي أي مسؤول اللجنة ما نطلبه من معلومات ولو استدعى الأمر أن يحضر إليها كائناً من كان، والأمر جاء صارماً صرامة الحداثة وقويا قوة أثر هذه الفاجعة، وأنا كواحد من أعضاء

هذه اللجنة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل الذي عاش ويعيش هم هذه المنطقة - منطقة مكة المكرمة وحماة جدة - وكل المحافظات التابعة لها وكون سموه رئيساً للجنة أعطى لها ميزة بأنه على رأس العمل والحدث، وكان موجياً ومتابعاً لعملية الإنقاذ ومتابعة المسؤولين لتخفيف الفاجعة، وهذه اللجنة حملت مسؤولية كبرى ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يهييء لنا من الأسباب ما يجعلنا نحقق ما هدف له خادم الحرمين

الشريفين، وما يتوقعه من هذه اللجنة ولعل اللجنة برئاسة سمو الأمير خالد المعروف بحزمه وعزمه وصراحته وما أشار إليه خلال لقاءاته الصحفية من أفكار حول هذه القضية كل ذلك يجعل المسؤولية كبيرة، ويجعل أيضاً متابعتها والخروج بنتيجة تحقق ما هدف له خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وأفرادها من نتائج تعالج مثل هذه المشكلة بحيادية تامة.

● ومتى ستبدأ اللجنة مهماتها؟ ومتى ستعقد أول اجتماعاتها؟ وهل طبيعة عمل اللجنة تحقيقية أم استقصائية؟ وكم للزمن المحدد لعملها؟

■ الأمر الملكي الكريم أكد على أن تبدأ اللجنة عملها فوراً، ونحن بانتظار دعوة سمو الأمير خالد الفيصل

رئيس اللجنة، ولكل كان معايشاً للقضية، ولسنا ببعيدين عنها وبمجرد تلقي الدعوة من سمو الأمير خالد سنبداً العمل مباشرة بإذن الله تعالى، وسيكون عمل اللجنة تحقيقياً واستقصائياً ومدة عمل اللجنة سيحدد بعد استعراض برنامج اللجنة مع

سمو رئيس اللجنة

● وأنتم ترأسون هيئة الرقابة والتحقيق، وهي الجهة المعنية بمتابعة أداء الجهات الحكومية المختلفة.. هل سجلتم قصوراً في الأداء خلال السنوات الماضية في المشاريع التي نفذت في جدة ويمكن أن تكون إحدى مسببات هذه الفاجعة؟

■ على أي حال القصور وارد وأي عمل كبير يبدأ فيه لابد أن تكون هناك جوانب سلبية، ولكن أن يكون حجم هذه المشكلة

التي حدثت هذا هو الذي جندت لأجله هيئة الرقابة والتحقيق مجموعات من مراقبيها وعاشت الحشد والمراقبون في الميدان في موقع الحدث وإن شاء الله التقارير ستحدد ما هو مطلوب في مثل هذه الحادثة الكبيرة وطبيعة عمل هيئة الرقابة والتحقيق هو متابعة هذه

الأمر ومراقبتها ورفع تقارير دورية عنها وما شابهها، وكان لنا عمل في الحج وأول ما نزلت الأمطار يوم الأربعاء الماضي كنا في الميدان وكنا نتابع ونراقب أداء الجهات الحكومية وتقاريرنا ستكون أمام اللجنة المشكلة باعتبارها معلومات ستحتاج لها



د. صالح العلي

القصور وارد ونسعى للقبض عليه

اللجنة

● وما هو المدى الزمني الذي يتوقع أن تعمل اللجنة على مناقشة المشاريع التي نفذت فيه، وأخصد بذلك هل سيتم استعراض المشاريع المنفذة حديثاً، أم جميع ما نفذ في السابق والحاضر؟
■ عندما تجتمع اللجنة ستحدد برنامج عملها وما يستدعي النظر فيه وفق ما وجه إليه المقام السامي الكريم.
● كيف تقراؤين مضامين الرسالة التي تضمنها الأمر الملكي لكافة جهات الدولة والمسؤولين فيها؟ وإلى أي مدى تقلص حجم الفساد في الجهات الحكومية خلال السنوات الأخيرة؟

■ هو جرس إنذار وتنبية والسعيد من وعظ بغيره والشقي من وعظ بنفسه ولاشك أن الجهود واللفتات والتعليمات والمتابعة الدقيقة من خادم الحرمين الشريفين

وولي عهده الأمين والنائب الثاني والجهات الرقابية ومجلس الشورى وهيئة الرقابة والتحقيق وديوان المراقبة العامة والجهات الرقابية الأخرى المسؤولة وهذه جميعها قد استنفرت وتحركت وزادت من حركتها وزادت من اهتمامها وفعلت جهودها وتوجت هذه الجهود بصدور استراتيجية حماية النزاهة ومكافحة الفساد من مجلس الوزراء والجميع على متابعة تامة من هذا الأمر ودولة المملكة جعلت من مدن المملكة ومحافظاتها وقراها ورشة عمل وبهذا

الحجم لابد أن تكون هناك جوانب تستدعي لفت النظر، وتستدعي المتابعة والملاحظة وما تشير إليه هو جزء مما يجب أن يتابع ونفتح له كل الحواس بحيث إذا لم نقض عليه نقلل منبهز

● هل ترى أن الوقت يستدعي سرعة تفعيل هيئة مكافحة الفساد؟ وهل تتفقين معنا على أهمية إعلان من يتم ضبطهم باستغلال السلطة والمال العام والتشهير بهم؟

■ هيئة مكافحة الفساد اقترت وما بقي سوى تكوينها وتشكيلها، والأمر في هذا يقدره ولاة الأمر، المملكة العربية السعودية اصدرت ما يربو على ٢٢ نظاماً لمكافحة

الفساد، والتشهير والإعلان هو من شأن القضاء، وما أحب أن أشير إليه أن كثيرين يطالبون بالتشهير في كل مخالفة وهذا مطلب، لكن يقابله مطلب آخر

وهو أن التشهير عقوبة متعددة لا تقتصر على الجاني فقط، وإنما تتعداه لأسرته وأولاده وميناته وقد يؤثر في جوانب أخرى، فلو شهر برجل أعمال مثلاً فإن ذلك سيؤثر على الشركة التي يملكها أفراد من أبناء الوطن وتقلل أسهمها لأدنى مستوى، فما ننب هو لآلئ لكن الجزء يقتصر على الجاني تحقيقاً لقوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) والتشهير بالجاني محكوم برأي القضاء، وهو من يقدر هذه المسائل وما تحققه من مصالح وما تدراه من مفاسد.

نتنظر تشكيل هيئة مكافحة الفساد